نهوض القطاع الزراعي الروسي في ظل العقوبات الاوروبية والأمريكية

د. سناء عبد القادر مصطفى
الأكاديمية العربية في الدنمارك
قسم الاقتصاد والإدارة المالية المصرفية

المقدمة.

تعتبر الزراعة في الوقت الحاضر أحد القطاعات السريعة التنمية في اقتصاديات روسيا الاتحادية . لأنها في أزمة العام ٢٠١٥، كانت هي القطاع الوحيد الذي أظهر وتيرة نمو مقنعة وتقدر ب ٢,٩% بالنسبة الى السنة التي سبقتها (٢٠١٤)، ومع ذلك تختفي خلف احصائيات السنة التي بعثت روح الأمل في الاقتصاد الزراعي الروسي مجموعة مشاكل حادة(١).

ولهذا **يهدف هذا البحث** إلى اعطاء صورة واضحة قدر الإمكان عن الزراعة في روسيا الاتحادية وما تعرضت له نتيجة للعقوبات الأمريكية والأوروبية وكذلك خسائر القطاع الزراعي في البلدان التي أعلنت انضمامها الى فرض العقوبات على روسيا ومنها فرنسا بالدرجة الأولى حيث كتبت وكالة أنباء سبوتنيك حول هذا الموضوع ما يلي:

"كشفت صحيفة "لو فيغارو" الفرنسية، عن خسائر تكبدها القطاع الزراعي في فرنسا جراء العقوبات المفروضة على روسيا تقدّر بنحو ٧٣٩ مليون يورو، ما دفع آلاف المزارعين إلى التظاهر بجراراتهم الزراعية في باريس" (٢).

وبحسب دراسة نشرتها "لوفيغارو"، بعنوان "كم سيكلّف الحظر المفروض على روسيا قطاع الزراعة في فرنسا؟"، جاء فيه بأن قطاع تربية الخنازير يخسر سنوياً حوالي مئة مليون يورو نتيجة عدم تصدير اللحوم إلى روسيا، علاوة على ارتفاع القوة التنافسية نتيجة دخول مصدرين جدّد من دول الشرق الأقصى واتحاد الدول المستقلة إلى السوق لتأمين حاجات روسيا مما يؤدي إلى هبوط الأسعار"(٣).

وتابعت الصحيفة موضحةً على لسان مسؤول التسويق العالمي في شركة "إنترفلو" للفاكهة والخضروات الطازجة، دانيال سوارس، أنّ فرنسا تخسّر سنوياً حوالي خمسمائة مليون يورو من صادرات وواردات الفاكهة والخضار بعد غلق الأسواق الروسية أمام المزارعين الفرنسيين.

وتُعدّ روسيا خامس دولة مستوردة لمشتقات الحليب من فرنسا، وحسب احصائيات المركز الوطني الاقتصادي لإنتاج الحليب، فقد صدّرت فرنسا الحليب إلى روسيا آخر مرّة في العام ٢٠١٣ قبل سريان العقوبات، وبهذا تُحرم فرنسا من مبلغ يُقدّر بمئة وتسعة ملايين يورو بسبب توقف التصدير.

على صعيد الاتحاد الأوروبي، وبحسب وثائق نشرتها اللجنة الأوروبية فإنّ مداخيل الصادرات الزراعية لدول الاتحاد الأوروبي لروسيا انخفضت من ٤,٩ مليار يورو سنوياً إلى ٤,٥ مليار يورو وذلك نتيجة تدهور الروبل الروسي حسب رأي اللجنة. وقتها علق استاذ العلاقات الاقتصادية الدولية في جامعة السوربون ميخائيل لامبار من أن العقوبات والحظر المفروض على روسيا "تؤثّر سلباً على القطاع الزراعي في فرنسا ولكن ليس بقدر ما تُشير إليه المعطيات بل بشكل محدود"(٤).

هذا وقام اتحاد منتجي الألبان الأوروبي الذي يضم أكثر من ألف عضو وكذلك اتحاد المزارعين والعاملين في قطاع المنتجات الغذائية بإضراب في بروكسل من السابع من شهر أيلول ٢٠١٥ مطالبين بالدعم المالي للعاملين في القطاع الزراعي وبحث الأزمة التي يمر بها قطاعي الألبان والمواشي، في دول الاتحاد الأوروبي. وبحسب اتحاد المزارعين، فإن حجم الخسائر التي تكبدها قطاع المنتجات الزراعية في دول الاتحاد الأوروبي جراء الحظر الروسي، قد بلغ ٥,٥ مليار يورو.

The summary

The Agriculture sector is one of the fastest growing sectors in Russia's economy. Because in the crisis of 2015, it was the only sector that showed a convincing pace of growth and decreased by 2.9% relative to the year before (2014). But behind the year's statistics, the spirit of hope in Russia's agricultural economy has left a series of acute problems.

The aim of this research is to give a clear picture as far as possible about the agriculture in the Russian Federation and the consequences of the American and European sanctions as well as the losses of the agricultural sector in the countries that announced their accession to the imposition of sanctions on Russia, including France in the first place: .

"The newspaper" Le Figaro "French, the losses incurred by the agricultural sector in France because of the sanctions imposed on Russia estimated at

739 million euro, prompting thousands of farmers to demonstrate their tractors in Paris.

According to a study published by Le Figaro, "How much would the ban on Russia cost the agriculture sector in France?", The pig farming sector loses about 100 million euro a year as a result of the non-export of meat to Russia, From the countries of the Far East and the Commonwealth of Independent States to the market to secure the needs of Russia, leading to a fall in prices."

France annually loses about 500 million euro of exports and imports of fruits and vegetables, closing the Russian market to French farmers, according to Daniel Soares, global marketing officer at Interflue Fresh Fruits and Vegetables.

In terms of dairy products, Russia is the fifth country to import milk from France. According to the National Economic Center for Milk, France exported milk to Russia last time in 2013 before the sanctions came into force, depriving France of an estimated one hundred and nine million euro due to the suspension of export.

According to documents published by the European Commission, the export earnings of agricultural EU countries to Russia fell from 4.9 billion euro annually to 4.5 billion euro, as a result of the deterioration of the Russian ruble, according to the Committee. Professor Lambar, professor of international economic relations at the Sorbonne University, commented that the sanctions and ban on Russia "have a negative impact on the agricultural sector in France, but not as much as the data indicate, but rather to a limited extent".

The European Union of Dairy Producers, with more than 1,000 members, as well as the Federation of Farmers and Food Workers, launched a strike in Brussels on September 7, 2015, demanding financial support for workers in the agricultural sector and the crisis in dairy and livestock sectors in the EU. According to the Farmers' Union, the amount of losses incurred by the agricultural sector in the EU countries due to the Russian embargo amounted to 5.5 billion euro.

In August 2014, Russia stopped importing food from countries that had been sanctioned. Under that ban, meat, sausages, fish, vegetables, fruits and dairy products were banned. Russia is therefore extending the ban on

the import of food products every six months in response to the extension of sanctions imposed by the United States and the European Union.

مشكلة البحث:

إيجاد حلول عملية مبنية على منهج علمي في الإقتصاد الزراعي لمشكلة تواجه الإقتصاد الوطني في روسيا الإتحادية برمته وهي مجابهة العقوبات الأمريكية والاوروبية بحزم من خلال طرح خطط تشمل تعويض استيراد المنتجات الزراعية الأوروبية والأمريكية ببدائل محلية. الأخذ بإسلوب الإنتاج الزراعي المكثف والتكامل الرأسي بإدخال المجمعات الصناعية الزراعية بشكل واسع في روسيا.

صعوبة الحصول على قروض زراعية بشروط ميسرة من مصرف روسيلخوزبانك Россельхозбанк ومصرف سبيربنك Сбербанк وكذلك صعوبة الحصول على دعم الدولة بسبب النظام البيروقراطي وعثرات كثيرة منها: العديد من المراجعات، كثرة لجان التفتيش على المشاريع وشروط مخفية تحت الطاولة غير مسجلة في الوثائق الرسمية.
كما تعتبر مشكلة الاستثمار احدى المعوقات الرئيسة لتطور المجمعات الزراعية ـ الصناعية بالإضافة إلى انخفاض الربحية في العدد الكبير من المؤسسات الزراعية.

تدريب وتأهيل الكوادر العلمية الزراعية في مجال الهندسة الوراثية وانتقاء الأنواع الجديدة من النباتات والحيوانات التي تكون أكثر مقاومة للآفات الزراعية مع الحصول على إنتاجية عالية، بالإضافة إلى تطوير مجالات إنتاج الأعلاف والطب البيطري. تنمية وتطوير المناطق الريفية من أجل التوطين البشري وعدم الهجرة من تلك المناطق.

أهمية البحث

تكمن بأهمية الدراسة تبيان قدرة الاقتصاديات الوطنية على التقليل من آثار العفويات الاقتصادية الغربية من خلال الاستغلال الامثل للموارد الوطنية المتوفرة لتطوير القطاعات الاقتصادية التي تتعرض للعقوبات.

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي الطويل الأمد (خطط لمدة ١٠ سنوات) وخطط اقتصادية خمسية تلائم القطاع الزراعي الروسي وتناسب بيئته الاجتماعية من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية-الاجتماعية المنشودة.

الفرضية الثانية: إن نظم المعلومات في المؤسسات التي لها علاقة بالقطاع الزراعي وخصوصا في المشاريع والمجمعات الزراعية-الصناعية هي من الدعائم الأساسية المساهمة في حل معظم مشاكل القطاع الزراعي من خلال اتخاذ القرارات الرشيدة والقضاء على البيروقراطية الإدارية المستشرية في روسيا الاتحادية وكذلك التداخل في المهام بين الوحدات التنظيمية المختلفة.

هدف البحث:

ويهدف البحث الى القاء الضوء على **نهوض القطاع الزراعي في روسيا الاتحادية بالرغم من العقوبات الأمريكية والاوروبية** من حيث:

١. بيان وتحديد الأسباب الحقيقية التي تقف حجر عثرة أمام تنمية وتطور القطاع الزراعي في روسيا الاتحادية بسبب العقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية، اعتمادا على التحليل العلمي الذي تحدده منهجية هذا البحث.

٢. طرح الحلول العملية من خلال الخطط الاقتصادية الطويلة والمتوسطة الأمد لضمان تحقيق تنمية وتطوير شاملين مستمرين ومتواصلين في جميع مشاريع القطاع الزراعي حسب التصورات المرسومة لها.

منهجية البحث:

من أجل تحقيق الأهداف المنشودة من هذه الدراسة والوصول الى اثبات فرضيات البحث أو نفيها اعتمدت في هذا البحث استخدام المنهج الاستنباطي الوصفي الذي يستند الى أساليب الاحصاء الاقتصادي ومحاولة معرفة العلاقة الكمية التي تربط هذه المتغيرات بعضها ببعض وكذلك آراء وتصريحات وزيري الزراعة السابق والحالي وكذلك ذوي الشأن في القطاع الزراعي بمختلف درجاتهم ومواقعهم فيه.

الكلمات المفتاحية:

استيراد المنتجات الزراعية، التحديث التقني، الإعانات الزراعية، الأمن الغذائي، المصارف والقروض الزراعية، القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية، المجمعات الزراعية-الصناعية، التأمين الحكومي الإلزامي للمشاريع الزراعية، كفاءة استخدام موارد الأرض، الوحدات الزراعية الفرعية والمجموعات الزراعية الإقليمية، البيوت الزجاجية، تصدير المنتجات الزراعية.

هيكلية البحث، تم تناول موضوعات البحث من خلال ست محاور.

المحور الاول، الزراعة في روسيا الاتحادية: الواقع والآفاق

تركت السياسات الفاشلة في القطاع الزراعي التي نفذت في تسعينيات القرن الماضي بصمتها على هذا القطاع برمته، ولكن في سنوات العقدين الأخيرين بدأت الحالة تتحسن وتعود إلى طبيعتها. وهذا بفضل توفير الدعم الحكومي للمزارعين الذي أرسى نظاما يعتمد عليه لتأمين المحاصيل الزراعية ونظام ائتمان الى جانب إعطاء القروض الميسرة. من هنا بدأت مؤشرات التنمية في القطاع الزراعي بالظهور الى الواقع الملموس بشكل إيجابي.

أظهرت نتائج سنة ٢٠١٥ زيادة ملحوظة في القيم المستهدفة لبرنامج الحكومة. فقد بلغ الرقم القياسي لجميع المحاصيل الزراعية الذي تم الحصول عليه من جميع الفئات ١٠٣%. في حين بلغ إجمالي محصول الحبوب ١٠٤,٨ مليون طن الذي تجاوز المتوقع في البرنامج الحكومي بما يقرب من ٥% . وبلغ إنتاج الماشية والدواجن في العام ٢٠١٥ بحدود ١٣,٥ مليون طن الذي تجاوز هو الآخر انتاج العام ٢٠١٤ بنسبة ٤,٢% وكذلك انتاج البيض بنسبة ١,٦ في %. وهذا كله بفضل زيادة الإنتاج من المنتجات الزراعية المحلية وتطبيق روسيا للحصار المفروض على عدة بلدان في العام ٢٠١٤ على استيراد الأغذية والمواد الخام الزراعية (٥).

كان حجم استيراد المنتجات في العام ٢٠١٤ من الولايات المتحدة الأمريكية يساوي ٣٩,٩ مليار دولار أمريكي($) وانخفض في سنة ٢٠١٥ إلى ٢٦,٥ مليون $.وخلال سنة واحدة انخفض بنسبة ٣٠% استيراد اللحوم الطازجة والمجمدة و٤٤% من الأسماك الطازجة والمجمدة و٣٦,٥% من جميع أنواع الأجبان واللبن المجفف.

ازداد حجم الصادرات في العام ٢٠١٥ بنسبة ٢٠% من منتجات القطاع الزراعي مثل لحوم الدواجن والخنزير. كما تضاعفت حصة تصدير الحنطة وزيت عباد الشمس. كان الجزء الكبير من التصدير الى دول الشرق الأقصى واتحاد الدول المستقلة (٦).

ويعتبر **التحديث التقني** أحد الاتجاهات الرئيسة في تطوير القطاع الزراعي . ولكن في العام ٢٠١٧ حدث انخفاض طفيف في وتيرة التحديث التقني بسبب تخفيض قيمة الروبل وارتفاع تكاليف المعدات المستوردة.

ينشط في الوقت الحاضر التصدير لمنتجات زراعية مختلفة ويشرف على عملية التصدير مركز التصدير الروسي في موسكو الذي أخذ على عاتقه تصدير المنتجات التالية:

- لحوم الدواجن والخنزير
- حبوب الحنطة والشعير
- الأسماك ولحوم الحيوانات البحرية المختلفة
- الزيوت النباتية.

المحور الثاني، إعانات القطاع الزراعي في روسيا الاتحادية

تشكل **إعانات القطاع الزراعي** مجال هام آخر في تطوير الزراعة، إذ تدعم الدولة زراعة مختلف أنواع الخضروات في البيوت الزجاجية وتربية المواشي والخنازير وتحسين نسل حيوانات الماشية بالإضافة الى تطوير زراعة البذور النباتية التي تستخدم في صناعة الزيوت النباتية.... إلخ.

ومن الجدير بالذكر فقد تسارعت التنمية المكثفة لزراعة الخضراوات في البيوت الزجاجية التي أصبحت قضية ملحة بسبب تدهور العلاقات مع تركيا في صيف العام ٢٠١٦ .غير أن الطلب في السوق المحلية لا يكفي، لأن متوسط استهلاك الفرد الروسي من الخضروات الطازجة في غير موسمها أقل بمرتين من المعدل الطبيعي الذي هو ١١ كغم في السنة.

على الرغم من ارتفاع مستوى الإعانات الزراعية في السوق الزراعية يجذب كبار المستثمرين، إلا أنه تبقى عدد من المشاكل في مجال الإعانات غير محلولة، على سبيل المثال، سوء توزيع الإعانات (تخصيص جزء كبير من الإعانات المالية لدعم الثروة الحيوانية، ولكن في نفس الوقت لا يشمل نطاق إنتاج الأعلاف. الخ). وقد اشتكى المزارعون منذ فترة طويلة من عدم كفاية نطاق الإعانات لتحديث وإعادة بناء مرافق التخزين والبيوت الزجاجية.

وبشكل عام يتضاعف حجم الموارد الائتمانية، فعلى سبيل المثال صدر في العام ٢٠١٥ أمر حكومي بتخصيص أموال ائتمانية قدرها ٢٦٣ مليار روبل لمشاريع المجمعات الزراعية الصناعية وذلك لإجراء أعمال الري الموسمي وعلى الأكثر قروض المصرفين روسيلخوزبانك

Россельхозбанк وسبيربنك Сбербанк. كذلك تضاعف مؤشر منح القروض الصادرة سنة ٢٠١٦ مقارنة بنفس الفترة في العام ٢٠١٥ . وعلى الرغم من أن الإحصاءات الرسمية تدل على زيادة حجم الإقراض إلا أن مستوى متوسط تمويل المشاريع ذات الأولوية هي المشاريع الكبيرة. أما المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة فلا تحضي بالدعم المطلوب، حيث لا تزال تواجه صعوبة الحصول على دعم الدولة بسبب النظام البيروقراطي وعثرات كثيرة منها: العديد ن المراجعات، كثرة لجان التفتيش على المشاريع وشروط مخفية تحت الطاولة غير مسجلة في الوثائق الرسمية(٧).

يتطور القطاع الزراعي بشكل مطرد بأجمله في روسيا. ولكن هناك العديد من القضايا التي لم تحل بعد ولو أن الإنتاج يتضاعف في كل سنة. كانت المشكلة الرئيسة في العام ٢٠١٧ هي عدم تطابق العرض مع الطلب في جميع الأسواق، إذ كان هناك انخفاض في الطلب على السلع الاستهلاكية المرتبط بتدهور القوة الشرائية للسكان، وأدى هذا بدوره إلى إغراق السوق بالمنتجات الزراعية وبالتالي انخفضت أسعارها.

من الضروري بمكان إلقاء نظرة على المؤشرات الرئيسة لتنمية القطاع الزراعي وطرق حل بعض المشاكل التي تم تحديدها في برنامج الدولة. إذ يظل مستوى أجور العمال في القطاع الزراعي منخفض على الرغم من النمو في جميع المؤشرات الاقتصادية لهذا القطاع، ففي العام ٢٠١٦ كان معدل الأجور ١٦ ٠٠٠ روبل شهريا ويعتبر هذا منخفضا قياسا مع معدل الأجور في قطاعات اقتصادية أخرى مثل الصناعة والبناء والنقل والخدمات التي تراوحت بين ٣٠٠٠٠ – ٤٥٠٠٠ روبل شهريا(٨).

المحور الثالث، برنامج تنمية وتطوير القطاع الزراعي في روسيا الاتحادية حتى العام ٢٠٢٠

حدث في شهر تموز العام ٢٠١٢، حدثين هامين في مجال الزراعة:

١ ـ انضمام روسيا إلى "منظمة التجارة العالمية"،

٢ ـ تمت الموافقة على برنامج حكومي لتطوير الزراعة وإدارة أسواق المنتجات الزراعية والمواد الخام والأغذية للأعوام ٢٠١٣-٢٠٢٠.

وتتمثل أولويات برنامج الدولة في التالي:

- تحقيق الأمن الغذائي؛
- التعجيل في عملية استبدال استيراد اللحوم ومنتجات الألبان والخضروات بواسطة البيوت الزجاجية أو الزراعة الحقلية بالإضافة الى إنتاج البطاطا والفواكه؛

- تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الروسية في الأسواق المحلية والخارجية؛
- تعزيز القدرة المالية للمشاريع الزراعية الصناعية (اسلوب التكامل الرأسي)؛
- زيادة الكفاءة في استخدام موارد الأرض؛
- الحفاظ على بيئة الإنتاج؛
- تنمية وتطوير المناطق الريفية من أجل التوطين البشري وعدم الهجرة من تلك المناطق؛
- في المجال التنظيمي للمؤسسات الانتاجية: تطوير منتجات الوحدات الفرعية والمجموعات الإقليمية؛
- في المجال العلمي وتربية الكادر: إقامة وتأسيس المجمعات الزراعية الصناعية (التكامل الرأسي) على أسس الابتكارات العلمية والحوافز المادية للمبدعين.

وفقا لنتائج برنامج الدولة للعام ٢٠٢٠ يجب أن تحدث زيادة في نسبة المنتجات الغذائية الروسية في حصص الغذاء: الحبوب – تصل إلى ٩٩,٧%، بنجر السكر – ٩٣,٢ ٪، والزيوت النباتية – ٨٧,٨ %، البطاطا – ٩٨,٧ ٪، اللحوم ومنتجات اللحوم- ٩١,٥%، الحليب ومنتجات الألبان - ٩٠,٢%.

ينبغي وضع الزيادة الإجمالية في الإنتاج الزراعي، وفي جميع الأصناف في سنة ٢٠٢٠ بالنسبة إلى سنة ٢٠١٢ بحدود ٢٤,٨ % . وكذلك ينبغي زيادة مستوى الربحية للمشاريع الزراعية إلى ١٠-١٥%. وايصال التناسب في مستوى أجور القطاع الزراعي ومتوسط اقتصاد البلد إلى ٥٥ %. زيادة إنتاج البطاطا إلى ٦ مليون طن والخضروات المزروعة في الأرض المكشوفة إلى ٥,٢ مليون طن ومن الخضروات المزروعة في البيوت الزجاجية الى ١,٤ مليون طن. كما يخطط أيضا الى زيادة مساحة الأشجار المعمرة الى ٦٥ ألف هكتار في نهاية العام ٢٠٢٠ (٩).

وطبقا للبرنامج الحكومي لتطوير الزراعة فإن مجموع التخصيصات للقطاع الزراعي بلغت ١,٥ تريليون روبل، وهذا المبلغ لا يكفي لالتزام روسيا بتطوير القطاع حسب قواعد منظمة التجارة العالمية. بيد أن التقارير الواردة من الهيئات الإقليمية على النتائج الأولية لتنفيذ برنامج الدولة تبين مؤشرات عالية تناسب ما هو مطروح في البرنامج.

المحور الرابع، مفاتيح تنمية القطاع الزراعي في روسيا الاتحادية.

تبقى الاستعاضة عن استيراد المنتجات الزراعية من الخارج بالمنتجات الوطنية من أهم مفاتيح التنمية الزراعية في روسيا الاتحادية. وفي استئناف تحليلنا لموضوع برنامج الحكومة الروسية نبحث الأجزاء الأكثر حيوية في مسارات تنمية القطاع الزراعي ابتداءً من العام ٢٠١٧.

يعتبر وحتى الآن أن إحلال الواردات أحد الاتجاهات الرئيسة والأكثر فاعلية للتنمية الزراعية. وقد اكتسب أهمية خاصة بعد العام ٢٠١٤ في روسيا ردا على عقوبات البلدان الأوروبية، والولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا واليابان اللذين حظروا استيراد العديد من المنتجات، منها ما يلي: اللحم البقري ولحم الخنزير والدواجن واللحوم المملحة والمدخنة والمجففة، الأسماك والقشريات والرخويات، والحليب ومنتجات الألبان، والجبن والجبن المجفف استناداً إلى الدهون النباتية، الخضروات، والدرنات والفاكهة والمكسرات (الأنواع المختلفة من اللوز والجوز).

ووفقا لتصريح وزير الزراعة السابق ألكسندر نيكولايفيتش تكاتشيف (٢٠١٥ ـ ٢٠١٨) أن ٨٠% من المنتجات الغذائية الموجودة على رفوف المخازن هي من الإنتاج المحلي و ٢٠% فقط مستورد من الخارج. ووفقا لتوقعات الوزير، فإن محصول الحبوب في العام ٢٠١٧ ستتجاوز ١٠٠ مليون طن، بينما يقدر الطلب المحلي للحبوب إلى ٧٠ مليون طن في السنة(١٠).

وفي اجتماع رئيس روسيا الاتحادية فلاديمير بوتين مع وزير الزراعة ديميتري باتروشيف في الثالث من شهر كانون الأول ٢٠١٨ أفاد الوزير بأن "محصول الحبوب بلغ ١١٠ مليون طن في العام ٢٠١٨. وهو أكثر بحوالي ١١% من متوسط القيم السنوية للسنوات الخمس الماضية".

وعلى الرغم من الظروف الجوية القاسية فقد تم جمع ١٥٣,٤ مليون طن من الحبوب في العام ٢٠١٧ وهو أكثر من المتوقع سابقا. وتم جمع ١٨ مليون طن من البذور الزيتية في صوامع الحبوب في العام ٢٠١٨ بزيادة قدرها ١,٥ مليون عن العام ٢٠١٧ (١١).

وأضاف الوزير بأن المحاصيل الشتوية في روسيا تزرع حاليا في أكثر من ١٧,٥ مليون هكتار وهو ما يزيد عن نصف مليون هكتار عن مستوي سنة ٢٠١٧ . وأوضح أنه حتى الآن فإن التكهن على حاله من الشتاء مواتيه، ولكن كل شيء سوف تعتمد على الظروف الجوية. وأضاف "نتوقع ان تكون حاله المحاصيل الشتوية جيده تماما، ونأمل في تغطيه الثلوج بما فيه الكفاية والطقس الملائم ."وأكد الوزير بأن التوقعات الخاصة بتصدير الحبوب من روسيا في هذه السنة الزراعية (٢٠١٨ تموز-٢٠١٩ حزيران) بمستوي ٣٩ مليون طن. وأضاف "وفقا لتقديراتنا، فان امكانيه تصدير محاصيل الحبوب ستكون ٣٩ مليون طن، منها ٣٤ مليون طن قمح، إلى جانب ذلك يتم الاحتفاظ بالتنبؤ علي نمو الإنتاج الزراعي بروسيا في العام ٢٠١٨ بمقدار ١ ٪ (١٢). وأضاف

الوزير انه من الناحية النقدية فان تصدير المنتجات الزراعية الروسية في ٢٠١٨ يمكن ان يصل إلى ٢٦ مليار$.

ضاعفت روسيا تصدير منتجات المجمعات الزراعية الصناعية في العام ٢٠١٨ بنحو ٢٠% وبحدود ٢٥ مليار$ حسب تصريح رئيس مركز الصادرات الروسي أندريه سليبنيف في منتدى غايدار الاقتصادي-٢٠١٩ الذي عقد في موسكو في الفترة ١٥-١٧ كانون الثاني ٢٠١٩ بمناسبة مرور ١٠ سنوات على تأسيسه (١٣).

ارتفعت صادرات الأغذية والمواد الخام الزراعية من روسيا في العام ٢٠١٧ بنسبة ٢١,١٪ مقارنة بالعام السابق ٢٠١٦ وبلغت ٢٠,٧ مليار$. وبلغ نصيب المنتجات الغذائية والمواد الخام الزراعية في إجمالي الصادرات العام ٢٠١٨ بنسبة ٥,٨٪. في حين انخفض تصدير المنتجات الغذائية المعتمدة على صناعة الحبوب والطحين والحبوب بنسبة الثلث. وكان 75 ٪ من صادرات المواد الغذائية التي بلغت قيمتها ١٥,٩ مليار$ لبلدان الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. وفي عداد أكبر المستوردين لمنتجات المجمعات الزراعية الصناعية الروسية لسنة ٢٠١٨ هي: مصر (١,٧٨ مليار$) وتركيا (١,٧٨ مليار$) والصين (١,٧٧ مليار$) وكوريا الجنوبية (١,٤٦ مليار $) (١٤).

كما بلغ حجم أموال دعم الدولة التي تلقتها المناطق الزراعية في العام ٢٠١٨ حوالي ١٢١ مليار روبل. وبشكل عام بلغ الدعم الحكومي لهذه القطاع ٢٣٨ مليار روبل ، حسبما ذكرته Vesti.Ekonomika(١٥).

أشار نائب رئيس الوزراء في الحكومة الروسية ألكسي غوردييف في وقت سابق أن الدعم الحكومي للمجمعات الزراعية الصناعية في روسيا في العام ٢٠١٩ سيتجاوز ٣٠٠ مليار روبل. وفي مشروع ميزانية العام ٢٠١٩ يتم التخطيط لتقديم دعم بحدود ٢٤٢ مليار روبل لقطاع المجمعات الزراعية الصناعية، بالإضافة إلى ٣٥٠ مليار روبل لمدة ٦ سنوات لتطوير الصادرات الزراعية (١٦).

وفي حالة الحفاظ على حجم دعم الموارد لبرنامج الدولة عند مستوى العام ٢٠١٨، فإن معدل نمو صادرات المنتجات الزراعية في العام ٢٠٢٥ سيكون ١٢٠,٨٪ مقارنة بالعام ٢٠١٧ حينما كان ٢٠,٧ مليار$. وتضمنت الميزانية الفيدرالية لسنة ٢٠١٨ تخصيص أموال اضافية لزيادة في صادرات المجمعات الزراعية الصناعية بنسبة ٢,٢ مرة مقارنة بالعام ٢٠١٧ .

كما قام رئيس روسيا الاتحادية فلاديمير فلاديميروفيتش بوتين في شهر مارس العام ٢٠١٨ بتوقيع مرسوما بشأن الأهداف الوطنية والأهداف الإنمائية الاستراتيجية للاتحاد الروسي حتى العام ٢٠٢٤. وبوجه خاص، أصدر تعليماته إلى الحكومة بضمان زيادة صادرات السلع غير الأساسية من الطاقة في العام ٢٠٢٤ إلى ٢٥٠ مليار$ سنويا، بما في ذلك المنتجات الزراعية حتى تصل إلى ٤٥ مليار$ (١٧).

ويقترح المشروع الوطني "تصدير المنتجات الزراعية" إلى أن يرتفع المعروض من المنتجات الزراعية من الاتحاد الروسي إلى ٤٥ مليار$ في العام ٢٠٢٤ مقارنة ب ٢٣ مليار$ في العام ٢٠١٨. وتزداد صادرات الحبوب والبقول إلى ١١,٤ مليار$ من ٧,٦ مليار$ ، ومنتجات الدهون الزيتية - إلى ٨,٦ مليار دولار من ٣,٦ $ ، ومنتجات الأغذية والصناعات التحويلية يصل إلى ٨,٦ مليار$ من ٣,٥ مليار$.

وتبلغ تكلفة البرنامج الحكومي المقترح لتطوير المجمعات الزراعية الصناعية في الفترة الزمنية ٢٠٢٢-٢٠٢٥ المخطط لها حوالي ١,٧١٤ تريليون روبل، بما في ذلك ١,٤٩٦ تريليون روبل مخصصات ميزانية المجمعات من الميزانية الفيدرالية(١٨).

الموازنة الفيدرالية الروسية للفترة الزمنية ٢٠١٩-٢٠٢٥ (مليار روبل)

السنة	المبلغ بمليارات الروبلات (*)
٢٠١٩	٢٤٢,٦
٢٠٢٠	٢٤٢,٦
٢٠٢١	٢٢٤,٧
٢٠٢٢	٣٩١,٧
٢٠٢٣	٤٠٤,٨
٢٠٢٤	٤١٥,٨
٢٠٢٥	٢٨٣,٦

(*) الدولار الأمريكي يساوي ٦٦ روبل

المصدر: الموازنة الفدرالية لروسيا الاتحادية ٢٠١٩-٢٠٢٥.

من نظرة فاحصة للجدول نجد أن المبالغ المرصدة للموازنة تختلف من عام إلى آخر. إذ بلغت في العامين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ ما يعادل ٢٤٢,٦ مليار روبل في حين انخفضت في العام ٢٠٢١ إلى ٢٢٤,٧ مليار روبل، أعقبها ارتفاع واضح في سنة ٢٠٢٢ إلى ٣٩١,٧ مليار روبل. تلاها ارتفاع طردي في السنتين ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ إلى ٤٠٤,٨ و ٤١٥,٨ على التوالي. ومن ثم انخفاض مفاجئ إلى ٢٨٣,٦ في العام ٢٠٢٥. أن هذا التذبذب في المبالغ المرصدة قد يكون بسبب موارد التمويل ودرجة نجاح المشاريع التي استثمرت فيها هذه الموارد أو الإخفاق في نجاحها.

وكانت وزارة الزراعة قد تنبأت في وقت سابق بان يكون تصدير المنتجات الزراعية في ٢٠١٨ بحدود ٢٤,٢ مليار$. وطبقا لنتائج العام ٢٠١٧، صدرت روسيا الاتحادية منتجات زراعيه بحدود ٢٠ مليار$ ، حسبما ذكرت وزاره الزراعة الروسية في وقت سابق(١٩)

وقد أوعز رئيس روسيا في المرسوم الصادر في أيار ٢٠١٨ بزيادة صادرات السلع غير الخام إلى ٢٥٠ مليار$ بحلول عام ٢٠٢٤، وينبغي ان ترتفع صادرات المنتجات الزراعية إلى٤٥ مليار$.

المحور الخامس، إعانات المزارعين في القطاع الزراعي الروسي

يشير وزير الزراعة الروسية ديمتري نيكولايفيتش باتروشيف انه من الضروري لزيادة صادرات المنتجات الزراعية تحسين كفاءه الدعم الحكومي للمنتجين الزراعيين: "في الوقت الحاضر، تم إرسال حوالي ١٢١ مليار روبل إلى الكيانات الزراعية الحديثة في روسيا الاتحادية لتوفير تدابير دعم الدولة. وقد صرف المزارعون ٨٠% من هذه الأموال .وبحلول نهاية العام ٢٠١٩، ينبغي ان يكون هذا الرقم ١٠٠% .

يرى الباحث إلى ان آليه الدعم الموجودة الآن للإعانة هي واحدة، ولكنها أصبحت في الوقت الحاضر غير كاملة إلى حد ما . ولذلك فان وزارة الزراعة في روسيا ستعمل علي ضمان ان يصبح دعم الدولة أكثر فاعليه"(٢٠) .

وعلى وجه الخصوص، تقوم وزاره الزراعة حاليا باتخاذ تدابير بشأن تجسيد الدعم المقدم الى المناطق، أي بعد تحليل كل حالة ما لكل موضوع ملموس. وسوف تعمل روسيا الاتحادية على تطوير اتجاهات مستقلة للتنمية في مجال المجمعات الزراعية الصناعية بما في ذلك الصناعات الغذائية والصناعات التحويلية كما صرح ديمتري باتروشيف.

وقال الوزير "ان هذا لن يأخذ في الاعتبار خصوصيات المنطقة نفسها فحسب، بل أيضا خصوصيات تنميه المناطق المجاورة واقتصاد البلاد ككل. ان الآلية التي شكلت علي أساس التحليل الذي اجري بشان الدعم الفردي للاتجات الملموسة داخل كل منطقه وفي البلد ككل، في راينا هي ضرورية لرفع كفاءة القطاع الزراعي القصوى، وكذلك لتنميه الصادرات الروسية " كما قال وزير الزراعة ديمتري نيكولايفيتش باتروشيف.

في ٢٨ كانون الثاني ٢٠١٩ عقد رئيس روسيا الاتحادية فلاديمير بوتين اجتماع عمل مع وزير الزراعة ديميتري باتروشيف ورئيس الخدمة الفيدرالية للرقابة البيطرية والصحية النباتية سيرغي دانكفيرت. ناقشوا فيه على وجه الخصوص، الوضع الحالي في الزراعة وإدخال نظام الشهادات البيطرية الإلكترونية للحيوانات في البلاد(٢١).

وبخصوص المتطلبات الأساسية التي يتم وضعها، قال باتروشيف: "ولكننا نخطط لجمع ٦٧ مليون طن من القمح"(٢٢).

وقد توقعت وزارة الزراعة في الاتحاد الروسي، بشكل مؤقت ، حصاد الحبوب في روسيا في عام ٢٠١٩ على مستوى ١٠٨-١١٠ مليون طن ، حسب المعلومات التي قدمها وزير الزراعة إلى الرئيس بوتين.

ومن الجدير بالذكر أنه في العام المنصرم ٢٠١٨ ، وصل محصول الحبوب في الاتحاد الروسي إلى ١١٢,٨ مليون طن مقابل ١٣٥,٤ مليون طن في عام ٢٠١٧. كما أكد الوزير التوقعات لتصدير الحبوب في العام الزراعي ٢٠١٨-٢٠١٩، والتي ستنتهي في شهر حزيران القادم، حيث قال باتروشيف: "مع الأخذ بنظر الاعتبار المخزونات المرحلّة من العام الماضي، أعتقد أنه بإمكاننا إخراج حوالي ٤٢ مليون طن من الحبوب، وكذلك ٣٦ مليون طن من القمح، وهذه، من حيث المبدأ، هي أرقام خطيرة بالنسبة لنا، والتي تشكل عائدات تصدير جادة" (٢٣).

وطبقا لما قاله وزير الزراعة في الاتحاد الروسي، تم زراعة المحاصيل الشتوية من الحبوب لعام ٢٠١٩ على مساحة ١٧,٧ مليون هكتار مشيراً: "وفقا للمعلومات المتوفرة لدينا، فإن حوالي ٩٠٪ من جميع المناطق في حالة جيدة. وسيتم التعرف على الوضع عن كثب بعد أن تختفي الثلوج". وبالتالي، فإن الوضع هو نفسه تقريبا في العام الماضي، في حين أن توقعات المحاصيل الشتوية أكثر تفاؤلا. وبصفة عامة، ستصل المساحة المزروعة بالحبوب في العام ٢٠١٩ إلى حوالي ٨٠,٥ مليون هكتار، أي ما يعادل ١,٢ مليون هكتار أكثر من العام السابق، حسبما أضاف الوزير.

كما انخفضت أسعار لحوم الدواجن في العام ٢٠١٩ نتيجة لاستعادة الإنتاج في الشركات التي سبق أن تكبدت خسائر بسبب انفلونزا الطيور، وفقا لتقارير وكالة أنباء تاس TACC. "لقد بدأ بالفعل تعديل سعر الطائر الحي، واعتبارًا من ١٧ يناير ٢٠١٩ ، بأن يكون سعر الطن الواحد ٧٩٠٨٠ روبل"، وبهذا تكون قد انخفضت أسعار لحوم الدواجن بنسبة ٤,٢ ٪ منذ بداية العام الحالي ٢٠١٩. وطبقا لإحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء Rosstat ، انخفض سعر البيض بنسبة ١,٣ ٪ ، لحم الخنزير - بنسبة ٠,٣ ٪ . ولكن في الوقت نفسه ارتفع سعر الدخن بنسبة ١ ٪، والضأن والدقيق -بنسبة ٠,٦ ٪، النقانق، البسطرمة، الفودكا، المعكرونة، الحنطة السوداء، الشاي، القشدة الحامضة واللبن الزبادي، الزبدة والحلويات -بمتوسط ٠,٣-٠,٤ ٪. من المهم أن يتضاعف إنتاج لحوم الماشية والدواجن، والحليب والخضروات، والفواكه والتوت والعنب . أن الطاقة الانتاجية الحالية كافية لإنتاج اللحوم والدواجن خلال ٢-٣ سنوات ومنتجات الألبان خلال ٧-١٠ سنوات . وسوف يستمر الدعم الكامل لإنتاج الخضروات والفاكهة المحلية لمدة ٣-٥ سنوات (٢٤).

المحور السادس: تعزيز دور الدولة في تنمية وتطوير القطاع الزراعي.

على مدى السنوات القليلة الماضية، تلقى القطاع الزراعي دفعة قوية للتنمية من قبل الدولة. وتتلخص المقاييس الجديدة للسياسة الزراعية، التي حددها برنامج الدولة، في المشاركة النشطة للدولة في توزيع وإعادة توزيع الدخل النقدي في الزراعة، وزيادة مستوى التمويل الزراعي، وتعزيز دور التمويل الإقليمي، والإقراض الموسمي والعالمي للصناعة كجزء من دعم الدولة، والتأمين الحكومي الإلزامي للزراعة من خطر الموت أو فقدان الحصاد والحيوانات.

ويتم توفير أكثر من ٣٠ نوعًا من الدعم الحكومي للمنتجين الزراعيين؛ أهمها هو دعم جزء من سعر الفائدة على القروض طويلة الأجل والدعم لكل هكتار إذ يتم حساب الدعم من مؤشرات العائد (العيني أو النقدي) لكل هكتار.

كما وضعت الدولة عددا من التدابير الرامية إلى دعم المزارعين الجدد:

- تقديم منح مالية لإنشاء المزارع (تصل إلى ١,٥ مليون روبل ولمرة واحدة وكذلك مساعدة لتحسين المساكن تصل إلى ٣٠٠ ألف روبل، ودعم قروض الاستثمار، ودعم جزء من الدفعة الأولى على تأجير المعدات والآليات الزراعية.
- تقوم بعض المؤسسات المصرفية، مثل Rosselkhozbank ، بتحديث مستمر للقروض المالية التي تهدف إلى تطوير الأعمال الزراعية (القروض المضمونة بالثروة الحيوانية أو الحبوب أو المعدات الخاصة ، والقروض لشراء الأراضي ، وتطوير الأغذية وتجهيز الأعمال. بالنسبة للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم ، فإن معدل القرض السنوي يكون من ١٥,٩٥٪.

فعلى سبيل المثال ازدادت محفظة الائتمان من Rosselkhozbank لمدة عام واحد (٢٠١٤-٢٠١٥) بنسبة ١٣,٢ ٪ ووصلت إلى أكثر من ١,٥ تريليون روبل(٢٥).

وتعتمد معظم المجمعات الزراعية الصناعية الحديثة في روسيا على حساب صناديق القروض . واليوم توجد مشكلة حادة تتمثل في نقص الاستثمار، خاصة على المدى الطويل.

- جذب الاستثمارات إلى روسيا.

تعتبر مشكلة الاستثمار احدى المعوقات الرئيسة لتطور المجمعات الزراعية الصناعية. وعلى الرغم من الوضع المواتي عمومًا، فإن انخفاض الربحية في العدد الكبير من المؤسسات الزراعية لا يسمح لنا بالأمل في تدفق استثمارات كبيرة . ولكن قد يكون المستثمرون مهتمين بهذه المجالات التي ستحصل الشركات فيها على قروض مدعومة، وهي تربية الخنازير، زراعة الخضروات في البيوت الزجاجية، زراعة البذور، وكذلك الإنتاج الموجه للتصدير (الحبوب والبذور الزيتية. أن الاستثمار في أي قطاع من القطاعات الزراعية والصناعية أمر محفوف بالمخاطر، ومع ذلك يقترح بعض الخبراء بأنه سيكون ناجحا للاستثمار في إنتاج منتجات الألبان (وخاصة الأجبان)، ولحم الخنزير والدواجن والأسماك.

تحفز الدولة تدفق الاستثمار في قطاع المجمعات الزراعية الصناعية من خلال اتخاذ تدابير جديدة .وبالتالي، فإن استبدال جزء من التكاليف المباشرة لبناء رأس المال ينطوي على سداد

الأموال للمستثمر تصل إلى ٢٠ ٪ .وبالنسبة للمشاريع الفردية في مجال إنتاج الخضروات، فقد حصل المستثمرون على تعويضات في العام ٢٠١٦ . كما صرفت الحكومة بحدود ١٦ مليار روبل لدعم هذه المشاريع. مع العلم أن **متوسط فترة الاسترداد للاستثمارات في مشاريع المجمعات الزراعية الصناعية هو ٤ـ٥ سنوات** (٢٦).

- تطوير القاعدة العلمية للمجمعات الزراعية الصناعية

يشكل العامل الأساسي لتنمية الزراعة هو تدريب وتأهيل الكوادر العلمية، ولذلك فإن تأسيس الجامعات الزراعية أمر مهم. يوجد في الوقت الحاضر ٥٤ جامعة زراعية في روسيا، يتخرج منها بحدود ٢٥ ألف أخصائي سنويا، والتي ينبغي أن تغطي حاجة المجمعات الزراعية الصناعية من الكوادر الشابة. كما تجري حالياً دراسات لتحسين أشكال الزراعة، والبحوث في مجال الهندسة الوراثية وانتقاء الأنواع الجديدة من النباتات والحيوانات التي تكون أكثر مقاومة للآفات الزراعية، وقابلة للحياة، مع الحصول على إنتاجية عالية. بالإضافة إلى ذلك، فمن الضروري تطوير مجالات إنتاج الأعلاف والطب البيطري.

واستنادا للإحصاءات الرسمية، يعمل ٣٥٥ ألف منتج زراعي في روسيا، وأكثر من نصفهم هم أصحاب المشاريع الفردية والمشاريع الصغيرة. واعتمادا على إحصائيات رابطة المزارع والتعاونيات الزراعية في روسيا، فإن ٣٨ ٪ من سكان الريف في روسيا يرغبون في إنشاء مزارعهم الخاصة بهم (٢٧).

هل من الممكن تطوير الزراعة في روسيا؟ بالطبع، نعم .وهناك أمثلة حية وواضحة على ذلك، فعلى سبيل المثال، منطقة الإنتاج الزراعي المكثف في مقاطعة أرفولسكايا حيث أن ٩٠٪ من مجموع الأراضي في المنطقة هي أراضي زراعية، ويعيش في المناطق الريفية ٣٠٠ ألف نسمة، أي ٤٠٪ من سكان مقاطعة أرفولسكايا. ان تطوير المزارع الخاصة هو الاتجاه الذي يتحرك فيه القطاع الزراعي المحلي وبالأساس المجمعات الزراعية الصناعية .كما أن مستقبل الزراعة في روسيا هو للمشاريع الزراعية الكبيرة وللمزارعين الصغار.

الخلاصة.

من خلال ما تقدم آنفا نكون قد استوفينا فرضيات البحث بضرورة وأهمية:

١. وجود **تخطيط بعيد المدى ولجنة عليا لتخطيط الإنتاج الزراعي** بواسطة خطط اقتصادية خمسية تلائم القطاع الزراعي الروسي وتناسب بيئته الاجتماعية وظروفه المناخية من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية-الاجتماعية المنشودة.

٢. وكذلك توصلنا الى نتيجة مهمة مفادها من الضروري بمكان **ادخال نظم معلومات وقاعدة بيانات في معظم المشاريع الزراعية** وخصوصا المجمعات الزراعية الصناعية والمؤسسات المالية التي لها علاقة بتقديم القروض الزراعية بشروط ميسرة والتي تعتبر من أهم متطلبات حل القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي في روسيا الاتحادية واتخاذ القرارات الحكيمة في إدارة الاقتصاد الزراعي ومن ثم تلافي التداخل بين مهام الوحدات التنظيمية في مختلف مشاريع ومؤسسات القطاع الزراعي في روسيا الاتحادية بالإضافة إلى القضاء على البيروقراطية الإدارية والفساد الإداري.

الخاتمة.

استنتاجات ومقترحات:

١. كثيرا ما نسمع من وسائل الإعلام ونشاهد من شاشات التلفاز، أو من الصحافة في أغلب الأحيان كيف أن سكان المدينة الذين سئموا حياة المدن الكبرى الصاخبة وخاصة الصناعية منها، يبتعدون عن منازلهم بحثا عن السعادة العائلية الهادئة في أحضان الطبيعة. ولكن هذا لا يعني أنهم يريدون العيش في كوخ من القش وتناول الخبز الأسود بالملح .لا، إنهم يريدون حياة آمنة وطبيعة جميلة غناء وغذاء صحي جيد وفي نفس الوقت التفاعل مع الطبيعة واستنشاق الهواء الطلق النظيف والتمشي في الغابة، وليس في الحديقة القريبة من المنزل، والسباحة في النهر، وليس في حمام السباحة المشبع بالكلور، وشرب الحليب الطازج، وليس المعبأ في العلب الكارتونية، وتربية الأطفال بطريقة صحية، متوردي الخدين وهم يستنشقون الهواء الطلق، وليس الهواء الملوث في المدن الكبيرة المزدحمة بالسكان ووسائل النقل المختلفة.

٢. قد تكون هذه الحجج مبالغ فيها، ولكنها هناك أمثلة كثيرة على كيفية انتقال سكان المدينة إلى القرية، والأكثر من هذا، حتى من خارج روسيا للاستقرار في المناطق النائية الروسية.

وخير مثال على ذلك مزارع الخضار من ياكوتسك، حميد عصمتولاييف، كان يعمل سائقا لسيارة أجرة، ثم كان يعمل في توريد البضائع، وقبل عدة سنوات قرر فتح مزرعته الخاصة لزراعة الخيار والطماطم والخضروات . اليوم لديه ٦,٥ هكتار من الأراضي في البيوت الزجاجية، فضلا عن أرض مفتوحة، وهو مورد منتظم للمنتوجات الزراعية إلى سوق مدينته.

٣. ومثال آخر وهو جوستاس ووكر (٢٨)، وهو مزارع من أصل أمريكي من كراسنويارسك ، قام بتنظيم انتاج وبيع منتجات الألبان بمختلف انواعها، اللبن الرائب والزبادي والجبن والحليب الطازج. يقول وولكر أنه من المربح أن يمتهن الإنتاج الزراعي في روسيا لأن العائلة العادية تنفق بحدود ٣٠-٤٠٪ من دخلها الشهري على سلة المواد الغذائية، بينما تبلغ هذه النسبة في الولايات المتحدة ٨٪ . ويمكن لمزارع في روسيا الحصول على دخل مرتفع، حتى من مزرعة صغيرة للغاية. ولكن التحدي الأكبر هو الحصول على الأرض، لأنك سوف ترتطم بجدار بيروقراطي لا يمكن أو من الصعوبة اختراقه. ومن الجدير بالذكر يقول **J. WALKER** :

"في روسيا، من الصعب الحصول على أرض -أخبر المزارعين الأمريكيين أو الأوروبيين بذلك ، وسوف يعتقدون أنك تمزح) "!

٤. **تحفز الدولة على تطوير جميع أشكال الزراعة في روسيا، وهذا النظام يستجيب لنمو الإنتاج الزراعي ويجعله** مستقرا على الرغم من الوضع السياسي والاقتصادي الصعب. ولكن في الوقت نفسه، لا يزال هناك عدد من المشاكل الحادة غير المحسومة بالوقت الحاضر في المجمعات الزراعية الصناعية ومنها: مستوى منخفض من الربحية، وتراكم ديون المنتجين الزراعيين، وأسعار الفائدة المرتفعة نسبياً، والتحديث غير الكافي للتقنية الأساسية في المجمعات.

٥. من الضروري أن تحفز الدولة على تطوير جميع أشكال الزراعة في روسيا، من حيث نمو وتطوير طرق الإنتاج في الزراعة ضمن برنامج الدولة لتنمية الزراعة الذي تمت الموافقة عليه في العام ٢٠١٢، من أجل إيجاد حلول لمعظم المشاكل والعقبات التي تواجه القطاع الزراعي، ووضع سياسة غذائية فعالة، وتحسين كفاءة الإنتاج الزراعي وبالتالي رفع القدرة التنافسية للمنتجات المحلية.

٦. كانت السوق الروسية مغلقة لاستيراد بعض السلع الأجنبية. ومع ذلك، هذا لا يعني أن عقول المزارعين يجب أن تكون "مغلقة" نحو استيراد الأفكار النافعة من الزملاء الأجانب. على العكس، في فترة تطور الصناعة، أصبح اللجوء إلى الخبرة الأجنبية أكثر أهمية من أي وقت مضى. على سبيل المثال، في الغرب، يشتهر نظام إنتاج يطلق عليه: "من الحقل إلى الدكان"، والذي يجب تطويره في روسيا في الوقت الحاضر لأنها بأمس الحاجة له.

الهوامش والمصادر باللغة الروسية:

1. Комсомольская правда, 29.07.2016
   صحيفة كومسومولسكايا برافدا، ٢٠١٩/٧/٢٩
2. СПУТНИК، 5/9/2015. С.15.
   مجلة سبوتنيك، ٢٠١٥/٩/٥، ص١٥
3. نفس المصدر السابق، ص١٦
4. RUSBASE,8 августа 2014. С.25.
   مجلة روسبازه، ٢٠١٤/٨/٨، ص٢٥.
5. نفس المصدر السابق، ص٢٧
6. агропромышленный портал, 22 мая 2017.с.35.
   مجلة أكروبرومشليني بورتال، ٢٠١٧/٥/٢٥، ص ٣٥.
7. Рыбаков О. Е. Агропромышленный комплекс. России в условиях санкционного давления // Молодой ученый. — 2017. — №22. — С. 288-293. — URL
   ريباكوف. او. ي. أكروبروميشليني كومبليكس. روسيا في ظل ظروف ضغط الحصار. مجلة العالم الشاب رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٧، ص ٢٨٨-٢٩٣.

8. После санкций и эмбарго: как сельское хозяйство в России пережило подъем и один неурожай.2/10/2018. Капитал Страны.

Экономика. С. 21

بعد الحصار والمقاطعة: كيف نهض القطاع الزراعي في روسيا. مجلة اقتصاد رأسمال البلد، ٢٠١٨/١٠/٢، ص ٢١.

9. АПК ИНФОРМ. 29 января, 2019.

صحيفة أخبار المجمعات الزراعية الصناعية. ٢٠١٩/١/٢٩.

11. Ирина Шуваева. Сельхозпроизводители недовольны объемом и схемой распределения субсидий. 21/7/2017. Агроинвестор.

ايرينا شوفايفا. عدم قناعة المنتجين الزراعيين بتقسيم المساعدات الزراعية. ٢٠١٧/٧/٢١. صحيفة أغروانفيستير.

12. Ведомоси. Минсельхоз прогнозирует снижение цен на мясо птицы в 2019 году. Ведомости 25/1/2019.

فيديموستي (إدارة المصالح الحكومية). وزارة الزراعة تتوقع هبوط أسعار لحوم الطيور في العام ٢٠١٩. ٢٠١٩/١/٢٥

13. АГРОXXI. 22/5/2017.

صحيفة أخبار المجمعات الزراعية الصناعية في القرن الواحد والعشرين، ٢٠١٧/٥/٢٢

منتدى غايدار الاقتصادي-٢٠١٩ الذي عقد في موسكو في الفترة ١٥-١٧ كانون الثاني ٢٠١٩.

14. Вести Экоиоомика. Россия увеличила экспорт продукции АПК в 2018 году на 20%. 16/1/2019

صحيفة أخبار الإقتصاد، ضاعفت روسيا تصدير منتجات المجمعات الزراعية الصناعية في العام ٢٠١٨ بنسبة ٢٠%. ٢٠١٩/١/٦١.

15. نفس المصدر السابق

16. Инвестиции в сельское хозяйство Кубани: что производят в регионе сегодня. Новая Кубань.11/12/2018.

صحيفة كوبان الجديدة (نوفايا كوبان) ، الاستثمار في مقاطعة كوبان، ٢٠١٨/١٢/١١.

17. Экономика и Жизнь. Минсельхоз прогнозирует увеличение урожая зерновых в 2019 году до 118 млн тонн. 15/2/ 2019.

صحيفة الإقتصاد والحياة، توقعات وزارة الزراعة بمضاعفة انتاج الحبوب بحدود ١١٨ مليون طن في العام ٢٠١٩. ٢٠١٩/٢/١٥.

18. Комсомольская правда. Развитие сельского хозяйства в России: реалии и перспективы. 29/7/2017.

صحيفة كومسومولسكايا برافدا، تطور الزراعة في روسيا: الواقع والآفاق. ٢٠١٩/٧/٢٩.

19. **АПК ИНФОРМ**. 29/1/2019.

المكتب الإعلامي للمجمعات الزراعية الصناعية، ٢٠١٩/١/٢٩.

20. تصريح وزير الزراعة الروسية ديمتري نيكولايفيتش باتروشيف.28/1/2019

21. Русское Агентсво Новости, Anna Medvedeva. Владимир Путин обсудил с главами Минсельхоза РФ и Россельхознадзора ключевые моменты в развитии АПК. 28/1/2019.

وكالة الأنباء الروسية، آنا ميدفيدوفا، مناقشة فلاديمير بوتين مع وزير الزراعة في روسيا الإتحادية المواضيع المهمة التي تواجه تطور المجمعات الزراعية الصناعية. ٢٠١٩/١/٢٨.

22. نفس المصدر السابق

23. نفس المصدر السابق

24. Федеральная служба государственной статистики (Росстат) .
الإدارة الإتحادية لإحصائيات الدولة (روسستات) . احصائيات المنتجات الزراعية للعام ٢٠١٨.
25. نفس المصدر السابق
26. Rosselkhozbank. Россия. **Москва.28/1/2019**
روزيلخوزبانك (المصرف الزراعي الروسي)، روسيا ، موسكو ، ٢٠١٩/١/٢٨
27. Федеральная служба государственной статистики (Росстат) .
الإدارة الإتحادية لإحصائيات الدولة (روسستات) . احصائيات المنتجات الزراعية للعام ٢٠١٨.
28. نفس المصدر السابق
29. Развитие сельского хозяйства в России: реалии и перспективы. Комсомольская правда. 29.07.2016.
صحيفة كومسومولسكايا برافدا، تطور الزراعة في روسيا: الواقع والآفاق. ٢٠١٩/٧/٢٩
30. **Центр Сулакшина** (Центр Научной Политической Мыслл и Идеологии) Шишкина Н. И. **Сельское хозяйство в условиях санкций: а есть ли поддержка?** 3/8/2015.
مركز سولاكشينا (مركز الأفكار السياسية والإيدولوجية العلمي)، شيشكينا ن.اي. الزراعة في ظروف المقاطعة: هل يوجد دعم مادي؟ ٢٠١٥/٨/٣.